

Distr.
GENERAL

A/53/435
25 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣٤ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير امثلاً لقرار الجمعية العامة ١٩٥٢ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وفي نفس القرار، حثت الجمعية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في سعيها إلى تحقيق أهدافها، بمواصلة وزيادة المشاورات والتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والمؤسسات المنتسبة إليها؛ ودعت الجمعية أيضاً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها الهيئة الإقليمية للأمم المتحدة، إلى القيام بدور أنشط في تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي.

٢ - وفيما يلي عرض موجز للحالة الراهنة للتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣ - في عام ١٩٩٧، تبادل الرئيسيان التنفيذيان لمنظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيارات رسمية واتفقت المنظمتان على القيام بمشروع مشترك حول تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في مجال كفالة التجارة والتعاون الاقتصادي، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويله. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كوكالة منفذة للمشروع، بالاشتراك مع منظمة التعاون الاقتصادي في إيفاد بعثة متابعة مشتركة بينهما إلى تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان في الفترة من ٤ إلى ١٤ آذار / مارس ١٩٩٨، بغية استطلاع فرص التعاون في مجالات كفالة التجارة، وتسهيل التجارة والنقل، وإصلاح وتحديث الإجراءات الجمركية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وأوفدت بعثة مشتركة أخرى إلى أذربيجان وقيرغيزستان وطاجيكستان في أيار / مايو ١٩٩٨ وزع التقرير على البلدان الأعضاء في تموز / يوليه ١٩٩٨.

٤ - وأعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً وثيقة مشروع حول بناء قدرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، وهي وثيقة تعكس المنظمة على دراستها حالياً.

٥ - وبموجب مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أعد دليل حول بلدان منظمة التعاون الاقتصادي واقتصاداتها. ويهدف الدليل أساساً إلى استخدامه في موقع على شبكة "ألويب" العالمية، ومن المقرر أن تقوم أمانة منظمة التعاون بتحديثه بصورة منتظمة.

٦ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بتمويل دراسة عن تكامل اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي ومواردها، وهي دراسة تقييم الإمكانيات الحالية والمستقبلية لإقامة علاقات اقتصادية أوثق، ولا سيما في ميادين الطاقة والتجارة والاستثمار، ما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون.

ثالثا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧ - اتّخذ التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي شكله الرسمي بتوقيع مذكرة للفهم في عام ١٩٩٣ تقوم على أساس معايدة أزمير وختصّصات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي مذكرة التفاهم، اتفقت اللجنة ومنظمة التعاون على التعاون في إدارة مسائل التنمية ذات الاهتمام المشترك؛ وعلى تنفيذ مشاريع مشتركة، بما فيها عقد حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات؛ وعلى تبادل التقارير التحليلية والمنشورات الفنية، وعلى تبادل المعلومات والأفكار؛ وعلى توفير الإسهامات لهيئاتها ذات الصلة التابعة لها. وفضلاً عن ذلك، قررت المنظمتان إجراء مشاورات سنوية على مستوى كبار التقنيين بغية وضع مقترنات لمشاريع مشتركة.

٨ - واتفقت اللجنة ومنظمة التعاون على تعزيز التعاون في مجالات متعددة وتعهدتا بتيسير التعاون بين هيئاتها الأخرى ذات الصلة التي أنشأتها المنظمتان، مثل مصرف التجارة والتنمية، ومجموعة مؤسسات إعادة التأمين، وغرفة التجارة والصناعة، ونظام التعرفيات التفضيلية وكلها يتبع منظمة التعاون، والمؤسسات الإقليمية التابعة للجنة، وهي مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ومركز التنسيق الإقليمي لبحوث وتنمية محاصيل الحبوب الخشنة والقطانيات والجذريات والدرنات في المناطق المدارية الرطبة في آسيا والمحيط الهادئ، والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، والشبكة الإقليمية للآلات الزراعية.

٩ - ويظل توفير خدمات مأمونة وكافية للنقل البري عنصراً حاسماً في التكامل الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية لمنظمة التعاون التي تضم سبعة بلدان غير ساحلية. ويرجع العهد بالتعاون بين اللجنة ومنظمة

في هذا القطاع إلى عام ١٩٩٣ حين قدمت اللجنة إسهاماً في الخطة الأولية لتطوير قطاع النقل في منطقة منظمة التعاون. ومن الأنشطة الأحدث عهداً التي اضطلعت بها اللجنة في مجال النقل في سياق قرارها ١١/٥٢ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي دون إقليمي بين دول الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، تعاونت اللجنة مع منظمة التعاون في وضع مشروع حول تطوير النقل في منطقة منظمة التعاون، فيما يموله البنك الإسلامي للتنمية ويشترك في تنفيذه منظمة التعاون واللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويرمي المشروع إلى ترويج النقل المتعدد الوسائل وإلى تيسير حركة النقل البري الدولي عبر المنطقة دون إقليمية للمنظمة، وكذا إلى وضع نظام قانوني وتنظيمي للنقل الكفؤ.

١٠ - وعلاوة على ذلك، يرمي مشروع للجنة من أجل التعاون الاقتصادي دون إقليمي في مجالات التجارة والاستثمار بين دول الجنوب الغربي الأعضاء في اللجنة إلى مساعدة بلدان منظمة التعاون في استغلال فرص التجارة والاستثمار الجديدة التي توفرها التنمية التدريجية للهيكل الأساسية المادية في منطقة منظمة التعاون. ويجري تنفيذ المشروع بالتشاور مع منظمة التعاون، كما أن المشروع قد تلقى تمويلاً من حكومة هولندا والبنك الإسلامي للتنمية على أساس تقاسم في التكاليف.

١١ - وسترکّز دراسة، أذن بإجرائها بموجب الشروع، على احتياجات بلدان منظمة التعاون في مجال "الهيكل الأساسية المعلوماتية" للتجارة والاستثمار، بما في ذلك التدابير الحدودية وغير الحدودية. وفيما يتعلق بالتدابير غير الحدودية، ستنتظر الدراسة في النظم القانونية والإدارية التي تؤثر على التجارة والاستثمار في بلدان منظمة التعاون، بغية الدعوة إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين السياسات والممارسات التجارية. ومن المقرر أن تعقب الدراسة حلقة دراسية دون إقليمية حول تطبيق المفاهيم والتصاميم التي يحتمل أن تزيد من تدفق المعلومات التجارية الحيوية وأن تحسن فرص الوصول إلى هذه المعلومات. وسيولى اهتمام خاص إلى ترتيبات الربط الشبكي وتدابير التيسير من مثل استخدام الاستثمارات الموحدة والبرامجيات والمتطلبات المعلوماتية الأخرى التي تكين لتلبية الاحتياجات الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١٢ - وأتاحت مشاركة المنظمة في المشاورات السنوية ما بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون إقليمية سبلًا جديدة للتعاون لا مع اللجنة فحسب، التي تنسق هذه الاجتماعات وتتوفر الخدمات الفنية لها، ولكن مع المنظمات دون إقليمية الأخرى. وقد قدمت إلى الرؤساء التنفيذيين في اجتماعهم الاستشاري الثالث دراسة حالة إفرادية حول تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي، اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بناءً على طلب مشترك من الأمين العام للمنظمة ومن الرابطة. وأعدت اللجنة أيضاً دراسة أخرى لتقديمها إلى الاجتماع نفسه، عنوانها "إطار عمل مقترن لتعزيز الترابط الاقتصادي والروابط التنظيمية".

١٣ - وحدد الاجتماع الاستشاري الثالث بعض المجالات التي تستطيع منظمة التعاون الإفادة فيها من الخبرة المتعددة الاختصاصات للجنة ومن قدرتها على توفير خدمات دعم في تنفيذ المشاريع دون الإقليمية. وعليه، فإن المنظمة تعير اهتماماً عظيماً للإفادة من الخبرة التي اكتسبتها اللجنة باشراك القطاع الخاص في وضع مشاريع الهياكل الأساسية وتشغيلها، من خلال التحالف الآسيوي لتنمية الهياكل الأساسية مثلاً، الذي تعمل اللجنة على ترويجه. ومع مراعاة المشاورات الجارية بين منظمة التعاون واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، اقترحت أمانة منظمة التعاون أن تشمل المشاريع المشتركة المجالات الرئيسية الخمسة التالية: (أ) دراسات للمرات بغية تحديد العقبات غير التعريفية والمادية أمام حرية حركة النقل؛ (ب) تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في ميدان النقل البري؛ (ج) وضع اتفاقيات لتسهيل النقل؛ (د) تنمية الموارد البشرية لشحن البضائع والنقل المتعدد الوسائل؛ (ه) تنفيذ نظام المعلومات المسبيقة عن البضائع في بلدان مختارة.

٤ - وفيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، يجري استطلاع فرص التعاون التقني بين اللجنة ومنظمة التعاون في المجالات التالية: إنشاء قاعدة بيانات دون إقليمية، وتعزيز الروابط المالية بين المناطق دون الإقليمية، واستخدام مراافق التدريب، وبناء المؤسسات والقدرات، وإدارة مسائل السياسة العامة للتجارة، وتكرار التجارب الناجمة في "مثلثات النمو"، وإعداد قائمة بالممارسات التجارية التقييدية ورصدها.

١٥ - وتسعى اللجنة أيضاً إلى التعاون مع المنظمة في تنفيذ مشروع لتشجيع الاستثمار في صناعة التعدين في بلدان المنظمة. وقد حددت أهداف المشروع أثناء بعثة إلى مقر المنظمة قام بها مستشار إقليمي، من اللجنة، في السياسة العامة للمعادن واقتصاديات المعادن. وكان الأمين العام للمنظمة قد طلب في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٦ القيام بهذه البعثة. وشملت البعثة تقييم اقتصادياً للموارد المعدنية المحتملة، وتحديد أهداف بارزة للتنمية والتجارة، واستعراضاً للسياسات العامة لتنمية المعادن في بلدان منظمة التعاون. وستكون هذه المسائل وغيرها موضوع نقاش في مؤتمر مائدة مستديرة دولي.

١٦ - وقد فاتحت المنظمة البنك الإسلامي للتنمية بشأن تمويل هذا المشروع. وأبدى البنك اهتماماً بالانضمام إلى مجموعة من المنظمات والوكالات التي ستشارك تقنياً ومالياً في هذا المشروع وبذا يدعم هذا الاهتمام موثوقة هذا المشروع.

١٧ - وامثلًا لقراري الجمعية العامة ١٢١/٥١ و ١٩٥٢، رفع لنظر اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين المعقدة في بانكوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، تقرير مقدم من الأمين التنفيذي، للجنة عن التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي (E/ESCAP/1091) وهو تقرير يستعرض التعاون بين المنظمتين.

١٨ - وأعربت اللجنة، بعد استعراضها لتقرير أمينها التنفيذي بشأن التعاون مع منظمة التعاون، عن تقديرها للدعم المقدم من الأمانة إلى منظمة التعاون^(١). وأوصت اللجنة باتخاذ خطوات عملية لتعزيز

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ١٢٠، (E/1998/40).

التعاون بين المناطق دون الإقليمية في المجالات المحددة كمتابعة للجتماع الاستشاري الثالث للرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية وللجنة، المعقود في طهران في أيار / مايو ١٩٩٧.

١٩ - ولاحظت اللجنة، كنتيجة لدراسة الحالة الإفرادية التي أعدتها الأمانة بشأن تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون، أن المنظمتين اتفقا على إقامة علاقة بين غرفتي الصناعة فيما، وعلى تبادل ممثلي القطاع الخاص، وعلى عقد الحلقة التدريبية المشتركة بين الرابطة والمنظمة بشأن التجارة الدولية.

٢٠ - وأحاطت اللجنة علما بالبيان الذي أدلي به نيابة عن الأمين التنفيذي لمنظمة التعاون وبادلته على النحو الواجب ما أبدى من اهتمام في مواصلة التعاون مع اللجنة في الإطار الذي حددته مذكرة التفاهم. ولاحظت اللجنة كذلك أن الأمانة قد دعيت إلى المشاركة في بعض المشاريع الأخرى التي تهم منظمة التعاون، بما فيها (أ) مشاريع لإصلاح البيئة في حوضي بحر قزوين وبحر الآرال؛ (ب) المساعدة التقنية وتعزيز الموارد المالية والصناديق المتعددة الأطراف ذات الصلة لمعالجة مشاكل مثل التصحر وتدهور الأرض وحفظ التنوع البيولوجي؛ (ج) والمساعدة في تشغيل وحدة مراقبة المخدرات الممولة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء مصرف للبيانات عن المخدرات ومرافق للتدريب.

رابعا - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢١ - المؤتمر شريك نشط في المشروع المشترك بين الوكالات لتطوير النقل الدولي في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، والذي شارك فيه منظمة التعاون الاقتصادي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الإسلامي للتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. والمؤتمرون هم أيضا الوكالة المنفذة للمشروع الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تقديم الدعم للبلدان الأعضاء في المنظمة في مجالات كفالة التجارة والتعاون الاقتصادي، الوارد ذكره في الفقرة ٣ أعلاه. ويجري حاليا إعداد مشروع مذكرة تفاهم بشأن العلاقة بين منظمة التعاون والمؤتمرون.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢ - اشترك الصندوق ومنظمة التعاون في تنظيم مؤتمر مشترك حول إشراك الرجل في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في باكو، أذربيجان، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٨. وسيكون هذا هو النشاط المشترك الرابع في سلسلة من المؤتمرات تناولت مركز المرأة والصحة، (طهران، آب / أغسطس ١٩٩٥)؛

والصحة الإنجابية (إسلام أباد، نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛ وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (الماتي، نيسان/أبريل ١٩٩٦).

سادسا - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٢٣ - وقع الأمين التنفيذي لمنظمة التعاون والمدير التنفيذي للبرنامج وثيقة مشروع لإنشاء وحدة لتنسيق مراقبة المخدرات، في أمانة منظمة التعاون في فيينا في ٥ آذار/مارس ١٩٩٨ خلال زيارة رسمية قام بها الأمين العام للمنظمة إلى مقر البرنامج. وبدأ المشروع، الذي سيستغرق عاماً كاملاً، في تموز/يوليه ١٩٩٨.

سابعا - منظمة الأغذية والزراعة

٢٤ - وقع الأمين التنفيذي لمنظمة التعاون الاقتصادي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم بين المنظمتين في طهران في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أثناء زيارة قاما بها إلى طهران من أجل مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثامنا - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٢٥ - عقب زيارة رسمية قام بها الأمين التنفيذي لمنظمة التعاون الاقتصادي إلى مقر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا في آذار/مارس ١٩٩٨، اقترحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مشروعين صناعيين لمنطقة التعاون الاقتصادي هما:

(أ) برنامج لبناء القدرات التكنولوجية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي؛

(ب) برنامج استثمار إقليمي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي.

٢٦ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المساعدة أيضاً لمشروعين آخرين بما المساعدة في تشجيع الاستثمار في كازاخستان وتشجيع الاستثمار المتكامل في طاجيكستان.
